حذف المبتدأ وجوبا

المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ

يحذف المبتدأ وجوبا في المواضع الآتية :

١- النعت المقطوع إلى الرفع في مدح ، أو ذَمٍّ ، أو تَرَحُّم . فمثال المدح : مررت بزيد الكريمُ ، ومنه قوله تعالى ((بسم الله الرحمن الرحيم)) برفع (الرحمن الرحيم) ومثال الذّم : مررتُ بزيدٍ الكذوبُ ، ومثال التَّرَحُّم: مررت بزيدٍ المسكينُ . فالكريمُ ، والكذوب ، والمسكين ، هي في الأصل صفات ، ثم قُطعت إلى الرفع فأصبحت أخباراً مبتدأُ كلٍّ منها محذوف وجوباً ، تقديره (هو) .

٢- أن يكون الخبر مخصوص (نِعْمَ) أو (بئْسَ) نحو : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، وبئسَ الرجلُ عمرٌو . فزيدٌ ، وعمرٌو : خبران لمبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره : هو (أي : الممدوح زيدٌ ، والمذموم عمرو) .

٣- أن يكون الخبر صريحًا في القَسم ، نحو ما حكى الفارسي من كلامهم : في ذِمَّتِي لأَفْعَلَنَّ . ففي ذمتي : خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير: في ذمَّتي يمينٌ لأفعلنَّ .

٤- أن يكون الخبر مصدرًا نائباً عن فعله ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ صبرٌ : مصدر نائب عن فعله ؛ لأنه يُؤَدِّي معنى فعله، ويُغني عن التَّلَفُّظ به ، وهو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره : صبري صبرٌ جميلٌ .

تَعَدُّد خبرِ المبتدأِ الواحدِ

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

خلاف العلماء في مسألة تَعَدُّد خبر المبتدأ الواحد .

اختلف النحويون في جواز تَعدّد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف، وذلك على النحو الآتي: ١- ذهب قوم ، منهم ابن مالك : إلى جواز ذلك سواء كان الخبران في معنى خبر واحد ، أم لم يكونا في معنى خبر واحد . فمثال الخبرين في معنى

خبر واحد قولك : هذا البرتقال حُلْوٌ حَامِضٌ . فحلوٌ : خبر أول ، وحامضٌ : خبر ثانٍ ، وقد اختلف لفظ الخبرين ، واختلف معنى كلّ واحد منهما عن الآخَر ،ولكنهما معاً يُؤديان معنى واحداً ، هو (مُزٌّ) فتقول: هذا البرتقال مُزٌّ (أي : متوسط بين الْحَلاَوَة ، والْحُمُوضَة) وهذا النوع لا يجوز فيه عطف الخبر الثاني على الأول .

ومثال الخبرين ليسا في معنى خبر واحد قولك : زيدٌ قائمٌ ضاحِكٌ . فقائم : خبر أول ، وضاحك : خبر ثانٍ ، والخبران مختلفان لفظًا ومعنى . وهذا النوع يجوز فيه عطف الخبر الثاني على الخبر الأول ؛ فتقول : زيدٌ قائمٌ وضاحكٌ .

٢- ذهب بعضهم : إلى أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد . فإن لم يكونا كذلك تعيّن العطف ، فإن ورد عن العرب كلامٌ بغير عطف قُدِّر له مبتدأ آخر ، كما في قوله تعالى :

﴿ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ۝ٱلۡوَدُودُ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ﴾ في هذه الآية تَوَالت أربعة أخبار، هي (الغفور ، والودودُ ، وذو العرش ، والمجيدُ) وقد وردت من غير عاطف فعلى رأي هؤلاء فإن كلّ خبر من هذه الأخبار له مبتدأ محذوف ، تقديره (هو) ما عدا الخبر الأول (الغفور) لأن مبتدأه مذكور ، فالأصل عندهم أن يتعيّن العطف في هذه الآية ؛ لأن الأخبار ليست في معنى خبر واحد فلما وردت من غير عطف قَدَّرُوا لها مبتدآت .

٣- وزعم بعضهم: أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان من جنسٍ واحد كأن يكون الخبران مُفردين ، نحو : زيدٌ قائمٌ ضاحك ، أو يكونا جملتين ، نحو : زيد قامَ ضَحِكَ . أما إذا كان أحدهما مفردًا ، والآخر جملة فلا يجوز ذلك عندهم ، فلا يصح قولك : زيدٌ قائمٌ ضَحِكَ ؛ لأن قائمٌ : مفرد ، وضحك : جملة فعلية .

وقد جَوَّز الْمُعْرِبون للقرآن الكريم ذلك، كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا تَسۡعَىٰ حَيَّةٌ هِيَ ﴾ جَوَّزوا إعراب (تسعى) خبرًا ثانيا مع أن حَيّة مفرد ، وتسعى : جملة فعلية . وقد ذكر ابن عقيل أنه لا يتعين إعراب (تسعى) خبرًا ؛ وذلك لجواز إعرابها (

حالاً) ، وقد صحح له ذلك محقق الكتاب محمد محيي الدين عبد الحميد إذ ذكر أن جملة (تسعى) تعرب صفة لـــ (حية) وليس حالا لأنها جاءت بعد نكرة .

قال الشاعر :

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَــتّي مُــقَيِّظٌ مُصَيِّــفٌ مُشَتِّي

وقال الآخر :

يَنَامُ بإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِى بِأُخْرَى الْمَنَايَا فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ

الشاهد في البيتين السابقين ، ووجه الاستشهاد فيهما

الشاهد في البيت الأول : فهذا بتِّي مُقَيِّظٌ مُصيِّف مُشتَّى .

وجه الاستشهاد : هذه أخبار لمبتدأ واحد ، وهو (هذا) من غير عطف فدلَّ ذلك على جواز تعّدد الخبر من غير تعيُّن للعطف ، ومن غير تقدير مبتدأ لها .

والشاهد في البيت الثاني : فهو يقظان نائم .

وجه الاستشهاد : في هذا البيت ورد خبران لمبتدأ واحد ، وهو قوله (هو) مــن غير عطف فدل ذلك على جواز تعدد الخبر من غير تعيّن للعطف ، ومــن غيــر تقدير مبتدأ لها .